ملف البيان

نُزعوا من أحضان أمهاتهم لإلقائهم على جبهات القتال

تجنيد الأطفال (2-1)

سلاح إيراني خفي للسيطرة والنفوذ

الثامنة صباحاً في مأرب، وقف محمد، الذي لا يتجاوز عمره التاسعة، في طابور مع زملائه لتسلُّم الكتب الدراسية في معهد أنشئ لإعادة تأهيل الأطفال ضحايا الحرب الذين أُجبروا على القتال في صفوف الحوثي، تلاحظ في خطواتهم المنتظمة ونظراتهم التائهة شيئاً ما، فهم يشبهون الجنود في تناسق حركاتهم، حركات لا إرادية اعتادوا عليها عندما اقتيدوا قبل زمن ليس ببعيد، مجندين في حرب لا يعلمون عنها شيئاً، ولا يفقهون ماهيتها، ولماذا أُدخلوا متاهاتها؟

■ أبوظبي - ماجدة ملاوي، موفق محمد

قبل أشهر مضت، انتزع الحوثي محمد وغيره من الأطفال من أحضان أمهاتهم ليلقي بهم في جبهات الموت، كانت أحلامهم بسيطة، طائرة ورقية أو كرة يتراشقونها في أزقة الحي، لا تغريهم أصوات القذائف وصوت الرصاص، ومع دخول الحوثي مناطقهم، تحوّلت الطائرة الورقية في أناملهم الصغيرة إلى مدفع والكرة إلى قنبلة، لا يدركون من تصيب، فربما تلقيها رياح شؤم نحو بيت كانوا يقطنون فيه فتمزق أجساد أحبائهم.

هذا المشهد الدامي تحوّل إلى ظاهرة، إذ تؤكد تقارير أممية ومنظمات حقوق الإنسان أن إيران تتصدر قائمة الدول التي تستغل الأطفال في حروبها باليمن والعراق وسوريا ولبنان للزج بهم في حروبها الطائفية، ليعود ما بين عشرين ومئة طفل شهرياً من الجبهات جثثاً هامدة.

آلاف الأطفال في اليمن وسوريا والعراق تم اختطافهم من ذويهم في الدول التي دأبت إيران على التدخل في شؤونها الداخلية السياسية والأمنية والعسكرية، بعضهم تم إغواؤه وأهله بالمال، ولا نقصد هنا بالمال حفنات من الدولارات، وإنما قد يكون توفير وجبة يسدّون بها جوعهم في ظل الفقر المدقع والأمية والجهل التي خلّفتها الحرب، وآخرون تم الزج بهم مجندين قسرياً تحت التهديد والترهيب أو التأثير النفسي وغسل الأدمغة، في عشرات المعسكرات الإيرانية المنتشرة في العراق وسوريا واليمن.

جنود أطفال

أينما ولّيت وجهك تجد وسائل التواصل الاجتماعي تمتلئ بصور الجنود الأطفال الذين جُنّدوا لجماعة الحوثي في اليمن أو لحزب الله في سوريا أو «الحشد الشعبي» في العراق، يرفعون شعارات طائفية، كما تنتشر آلاف من الصور للأطفال المجنّدين الذين يحملون السلاح والفيديوهات التي تصورهم وهم في الجبهات ومعسكرات التدريب ونقاط التفتيش، وكذلك وهم يشاركون في الدوريات الأمنية.

«البيان» تفتح هذا الملف كقضية تعتبرها المنظمات الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن، جريمة حرب تمارسها إيران في عدد من الدول العربية، مستغلّة أوضاعها الداخلية لممارسة انتهاكاتها بحق الأطفال، وتسجّل الأرقام ارتفاع ضحايا إيران من الأطفال العرب يوماً بعد يوم، من خلال زرع الفكر الطائفي في عقول الصغار الذين انتهكت كرامتهم أمام مرأى العالم، فأصبحوا أكثر المتأثرين بهذه الحروب التي قتلت وأصابت الآلاف منهم، وشرّدت الملايين وحرمتهم من التعليم، لكن الجريمة التي تُعدّ انتهاكاً

■ محمد أبو عسكر

■ نبيل الأسيدي

صارخاً لا يمكن السكوت عنها تتمثل في غسل أدمغة الأطفال بعد خطفهم أو التغرير بهم، لإجبارهم على أن يتحولوا إلى جنود يحملون السلاح، ويديرون جزءاً من مشاهد الحرب لمصلحة النظام الإيراني.

سيطرة على العقل

أجمع حقوقيون ومختصون على أن الهدف الظاهر للكثيرين أن تجنيد الأطفال من قِبل إيران وبعض الجهات الإرهابية هدفه توفير الجنود للمساندة في أعمال القتال، ولكنّ السبب الأقوى هو أن هؤلاء الصبية هم الأقل كلفة والأكثر طاعة لتحقيق أجندة مستقبلية تسيطر بها إيران على المستقبل العربي ممثّلاً بالشباب، كما يؤكدون أن إيران والميليشيات الموالية لها تعتمد استراتيجية أبعد بكثير، تسعى من خلالها إلى السيطرة على العقول قبل الأبدان والولاء الفكري والعقائدي الأعمى والمطلق لجيل لا يستهان به قد يشكّل نصف المجتمع في مناطق مختلفة من العالم العربي، لإدراكها أن هؤلاء الفتية هم مستقبل تلك الدول، وبالتالي تحقق سيطرتها الطائفية ومطامعها التوسعية، مرتكزةً في ذلك على فتيان هم أدواتها الفاعلة في اختراقها تلك الدول والأساس الذي تنطلق منه.

الدروس العقائدية والتحريضية والتدريبات العسكرية تمثل أبرز ما يتلقاه الأطفال ضمن خطة ممنهجة هدفها غسل أدمغتهم، ويؤكد الناشط الحقوقي اليمني نبيل الأسيدي أن المعطيات على الأرض تجعل جماعة الحوثي تتربع في صدارة قائمة الجهات التي جنّدت أطفالاً في اليمن، وساعدهم على ذلك تدني مستوى الوعي الاجتماعي لدى العديد من الأهالي في المناطق التي سيطروا عليها، وانتشار الفقر، وعدم وجود قاعدة بيانات حقيقية للشريحة العمرية في سن الطفولة، بحيث يسهل تزوير الوثائق الثبوتية، إلى جانب شدة الاستقطاب، عبر النفوذ والإغراء والتهديد.

وعلى الرغم من تأكيد الأسيدي أن ظاهرة حمل السلاح في اليمن قديمة، فإنه يقول إنها شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العقد الأخير، خاصة مع خوض الحروب الست بين الجيش الوطني وجماعة الحوثيين (2004-2010)، وخوض حروب متفرقة مع تنظيم القاعدة، إذ برعت الجماعات المسلّحة المنطلقة من خلفيات دينية ومذهبية في استقطاب الصغار إلى صفوفها، من المساجد بدرجة أساسية، ومن المجتمعات المحلية الخاضعة لسيطرتها، فهم في جميع الأحوال أكثر طاعة وأقل كلفة.

نسبة مرتفعة

ويقول الأسيدي: «قبل أشهر عدة، تداولت مواقع التواصل الاجتماعي صورة لموظفي وزارة الصحة الذين يحصنون الأطفال تحت سن 15 عاماً في اليمن، لكن الطفل موضوع الصورة كان يحمل على كتفه بندقية آلية (كلاشينكوف) وعليها ملصق بعناية يحمل شعار الصرخة الذي ترفعه جماعة أنصار الله (الحوثيون)، لم يضع الفتى بندقيته حتى وهو يتلقى جرعة اللقاح، بينما كان يؤدي دوره بتفتيش العربات المارة في نقطة تفتيش بالعاصمة صنعاء».

ويؤكد أنه على الرغم من انتشار ظاهرة تجنيد الأطفال بصورة غير مسبوقة في اليمن، خلال العامين الأخيرين، فإنه يتعذر الحصول على إحصائية حقيقية بأعداد الأطفال الذين تم الزج بهم في خطوط الموت. وبحسب «اليونيسيف»، يشكّل الأطفال في صفوف الحوثيين وجماعات مسلّحة أخرى ما يصل إلى ثلث جميع المقاتلين في اليمن، وقد جنّدت الجماعات المسلّحة ما لا يقل عن 140 طفلاً في الفترة من 26 مارس إلى 24 أبريل 2015 وحدها، وهذا الرقم خلال شهر واحد يعطي مؤشراً خطراً إلى مدى تسارع انتشار الظاهرة. وقياساً عليه، فإن أعداد هؤلاء الأطفال يقع في خانات الآلاف، خاصة مع اشتداد عملية التجريف للمجتمعات المحلية لكل من يستطيع حمل السلاح، وهي مهارات اعتيادية في اليمن، نتيجة انتشار ظاهرة حمل السلاح حتى في الأوقات العادية.

ويضيف: «في بدايات الصراع (2013)، تحققت الأمم المتحدة من تجنيد 106 أطفال، جميعهم صبية تتراوح أعمارهم بين ست سنوات و17 سنة. ولهذا الغرض، تم حشد 57 منهم من المساجد وأماكن التسوق، وتلقوا، في بعض الحالات،

معسكرات إيرانية لتجنيد الأطفال في سوريا

في سوريا التي مزّقتها الحرب، بات لا يخفى على أحد ما تقوم به إيران من انتهاكات صارخة بحق الأطفال، حيث أقامت العديد من المعسكرات الخاصة بتجنيدهم من خلال تقديم دروس عقائدية وتحريضية وتدريبات عسكرية تمثّل أبرز ما يتلقاه أطفال سوريون في معسكرات «الحرس الثوري الإيراني» داخل الأراضي السورية الخاصة بتدريب الأطفال التي تشير الإحصائيات إلى أنها تزيد على 6 معسكرات تهدف إلى إعداد الأطفال لخوض المعارك في سوريا واليمن ومناطق أخرى يخطط النظام الإيراني للتدخل فيها مستقبلاً.

دور قديم

ويؤكد مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان، رامي عبدالرحمن، لـ«البيان» أن الدور الإيراني ليس حديث العهد في المنطقة، إنما زاد من توسُّعه خلال السنوات الأخيرة من دون ضوابط، إذ لم يكن هذا الدور بالمحبَّذ لدى الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، إلا أن التغاضي الدولي ظهر جلياً عن هذا التدخل، إلى أن تعدى الأمر الشؤون العسكرية، بل زاد الإيرانيون من تصعيد تدخلهم المعنوي والأيديولوجي في الداخل السوري عموماً، وفي البنية الفكرية للمجتمع السوري والمجتمعات التي دخلتها في المنطقة العربية.

ويوضح عبدالرحمن أن النظام السوري أفسح المجال للتغلغل الإيراني، فالاستجداء العسكري من النظام للإيرانيين، كان ثمنه

■ رامي عبد الرحمن

صبغة جديدة يحاول الجانب الإيراني صبغ السوريين بها، وآخرها ما يجري اليوم في مدينة الميادين السورية غربي نهر الفرات بالريف الشرقي لدير الزور من طقوس مذهبية.

ويؤكد عبدالرحمن أن إيران التي عملت بكامل طاقتها وقيادتها لفتح طريق طهران - بيروت، لم تفعل ذلك بيدين طاهرتين، إنما ظهرت يداها مغموسة بدماء أبناء الشعب السوري، فالمحاولة الإيرانية لإثبات نفسها وبخاصة منذ سبتمبر من عام 2015، أمام الجانب الروسي والدول الإقليمية، بأنها القادرة على ضبط الوضع السوري وأن حل القضايا والمسائل والأمور وربطها بيديها، وهذا ما دفع الروس لمحاولة تخفيف هذا الدور بمساعدة تركية خالصة.

ويشير إلى أن المرصد سجل استشهاد أكثر من 2500 طفل سوري على يد القوات الإيرانية وميليشياتها، من ضمن نحو 21

تجنيد الأطفال.. أرقام مرعبة

تؤكّد الوقائع أن الأطفال هم الفئة الأكثر تضرراً من الصراعات والحروب الداخلية في عدد من الدول العربية، كما الحروب عموماً. الإحصاءات تؤكد أن إجمالي الأطفال اللاجئين والنازحين من العراق وسوريا واليمن بلغ حتى نهاية 2017 نحو 4 ملايين ونصف المليون، منهم 2.6 مليون طفل سوري، ومليون طفل يمني و902 ألف طفل عراقي، في حين لا تقل باقي أرقام المعاناة مأساوية.

20000
عدد الأطفال المجندين من قبل الميليشيا خلال السنوات الأربع الماضية ما بين 12 و20 ألف طفل.

1500
قتل نحو 1500 طفل وجرح نحو 4 آلاف في اليمن نتيجة لهجمات الحوثيين وقذائفهم وألغامهم.

1741
أوضحت «اليونيسيف» أن 1741 طفلاً قتلوا في كل من اليمن وسوريا والعراق خلال العام الماضي.

1563
تعرض 1563 طفلاً للتشوية أو الإعاقة منهم 746 طفلاً في اليمن و 361 في سوريا و438 في العراق.

362
362 طفلاً تم اختطافهم أو اعتقالهم أو اختفاؤهم في اليمن وسوريا والعراق خلال العام الماضي.

غرافيك: حسام الحوراني

الف طفل استشهدوا منذ مارس من عام 2011، خلال عمليات قصف واستهداف بالقذائف الصاروخية والمدفعية والرشاشات الثقيلة وفي ظروف مختلفة، كان الفاعل الرئيسي فيها القوات الإيرانية والميليشيات المساندة لها من جنسيات مختلفة.

ويكشف عبدالرحمن أن أكثر من 83٪ من مجموع 104 آلاف معتقل، جرت تصفيتهم داخل المعتقلات بين مايو 2013 وأكتوبر 2015، وهي الفترة التي كانت تشرف فيها القوات الإيرانية العسكرية والأمنية على السجون والمعتقلات في سوريا.

ويؤكد مدير المرصد أن ردة الفعل العربية، أقل مما يمكن به مواجهة محاولة

■ طهران تمتلك عشرات المعسكرات لتجنيد الأطفال في سوريا والعراق واليمن

■ الأسيدي: تختار الأطفال لأنهم الأكثر طاعة والأقل كلفة في مشروعها

■ دروس عقائدية وتحريضية وتدريبات عسكرية ضمن خطة غسل الأدمغة

■ «اليونيسيف»: يشكّل الأطفال ثلث أعداد المقاتلين في صفوف الحوثيين باليمن

■ الحوثي أخلّ بتعهّده لـ«هيومن رايتس» بوقف الزج بالأطفال في الحرب

التدريب العسكري، للقتال في حرب دماج».

أدوات ووقود

ويكشف الأسيدي أنه، بحسب منظمة «هيومن رايتس ووتش»، فإن جماعة الحوثيين في اليمن كثفت عمليّات تجنيد الأطفال وتدريبهم ونشرهم في انتهاك للقانون الدولي، وأنه منذ سبتمبر 2014، عند استيلاء الحوثيين على العاصمة صنعاء، تزايد استخدامهم الأطفال كشافةً وحراساً وسعاة ومقاتلين، مع تعريض بعض الأطفال للإصابة والقتل. وأكد المستشار الخاص في «هيومن رايتس ووتش» فريد آبراهامز، أنه «مع اشتداد القتال في اليمن، صعّد الحوثيون من عمليات تجنيد الأطفال».

ويوضح أنه، وفقاً لبيان المنظمة، فإن الحوثيين يبدؤون منح الأطفال تدريباً مذهبياً لما لا يقل عن شهر، ثم يعقبه تدريب عسكري في واحدة من قواعدهم في البلاد. وقال أطفال إنهم لم يتلقوا أجراً، لكنهم كانوا يحصلون على الطعام و(القات) نبته خضراء يمضغها اليمنيين وصنفت في عديد من الدول من المخدرات. ولدى الحوثيين سجل طويل فيما يتعلق باستخدام الجنود الأطفال، يمتد إلى ما قبل 2009. وفي نوفمبر 2012، تعهد زعيمهم عبد الملك بدر الدين الحوثي، حسب المنظمة الحقوقية، بالعمل على وقف استخدام الجماعة للأطفال، لكن معطيات الواقع تؤكد تصعيد التجنيد وليس وقفه.

وينقل حقوقي يمني معطيات للأمم المتحدة تفيد بتجنيد ما يبلغ مجموعه 156 صبياً في 2014، تتراوح أعمارهم بين 9 و17 عاماً، واستغلالهم في النزاع المسلّح، وقد جنّد الحوثيون 140 منهم ليعملوا في نقاط تفتيش، وفي حراسة المباني. وبسبب صعوبة التحقق، لم تتمكن الأمم المتحدة من التأكد إلا من قسم يسير من الحالات الفعلية.

ويوضّح أنه نتيجة ضغوط أممية مسنودة بضغوط منظمات دولية، وقّعت الحكومة اليمنية في مايو 2014 على خطة عمل مع الأمم المتحدة لإنهاء تجنيد الأطفال من جانب القوات الحكومية، بهدف تحقيق سحب جميع الأطفال من قوات الحكومة الأمنية وإعادة دمجهم في المجتمعات المحلية، وإنهاء أي تجنيد مستقبلي، كما دعت الخطة إلى توفيق القانون اليمني مع المعايير الدولية التي تحظر تجنيد الأطفال في الصراعات.

ويشير إلى أنه في يوليو 2015، مع دحر ميليشيات الحوثيين من المحافظات الجنوبية، نشر صحافيون من محافظة عدن صوراً لأعداد كبيرة من الأطفال وقعوا في أسر المقاومة الشعبية والقوات الموالية للحكومية الشرعية التي يرأسها عبد ربه منصور هادي، كانوا يقاتلون في صفوف الحوثيين، ومنتصف العام الجاري نشرت وسائل الإعلام السعودية صوراً أخرى لعدد من الأطفال حررتهم قوات التحالف العربي التي تقودها المملكة العربية السعودية في جبهات القتال مع الحوثيين، كما أن الصور التي ينشرها الحوثيون لقتلاهم كتخليد لهم باعتبارهم «شهداء» توضح بشكل قطعي أن هؤلاء أطفال لم تتجاوز أعمار بعضهم الـ13 عاماً.

التشريعات اليمنية

وعن التشريعات اليمنية المتعلقة بحقوق الأطفال، أوضح الناشط الحقوقي اليمني نبيل الأسيدي أنه في عام 2002 صدر قانون حقوق الطفل رقم (45)، ونصّت المادة (3) منه على «توفير الحماية القانونية اللازمة التي تضمن عدم المس بحقوق الطفل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين النافذة»، بينما نصت المادة (4) على «حماية الأطفال من جميع أنواع الاستغلال واعتبارها أفعالاً يجرمها القانون وبيان العقوبات الخاصة بمرتكبيها».

ونص القانون في المادة (149) على أن تعمل الدولة على احترام قواعد القانون الدولي المنطبق عليها في المنازعات المسلحة ذات الصلة بالطفل وحمايته، من خلال حظر حمل السلاح على الأطفال، وحماية الأطفال من أثار النزاع المسلح، وعدم إشراك الأطفال إشراكاً مباشراً في الحرب، والأهم من ذلك عدم تجنيد أي شخص لم يتجاوز سنه الثامنة عشرة.

ويشير وزير حقوق الإنسان اليمني محمد أبو عسكر إلى أن الميليشيا الحوثية الانقلابية جنّدت أكثر من 15 ألف طفل منذ انقلابها على الشرعية في عام 2014، واستخدمتهم وقوداً لحربها العبثية، وارتكبت في حق أطفال اليمن انتهاكات جسيمة أخرى كالتشويه والعنف الجنسي والحرمان من المساعدات، مشيراً إلى أن الميليشيا قتلت أكثر من 1372 طفلاً وإصابة 3882 آخرين.

ويؤكد أنه بموجب القانون اليمني، فإن الحد الأدنى لسن الخدمة العسكرية هو 18 سنة، وأنه في 2014، وقّع اليمن خطة عمل للأمم المتحدة لإنهاء تجنيد الأطفال، ولكن بسبب النزاع ومن دون وجود حكومة فعّالة، لم يتم تنفيذ خطة العمل.

ويتابع الوزير: «حرمت ميليشيا الحوثي الموالية لإيران أكثر من 4,5 ملايين طفل من التعليم، منهم مليون و600 ألف طفل، حرموا من الالتحاق بالمدارس خلال العامين الماضيين»، كما اتهمت هذه الميليشيا بقصف وتدمير ألفين و372 مدرسة جزئياً وكلياً، واستخدام أكثر من 1500 مدرسة أخرى كسجون وثكنات عسكرية.

الحوثيون يستغلون المدارس للتجنيد

د. سامر الجطيلي

يؤكد الدكتور سامر الجطيلي، الناطق الرسمي باسم مركز سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، أن عملية التجنيد تبدأ في المناطق التي تخضع لسيطرة العصابات الحوثية عن طريق المدارس من خلال البرامج المكثفة التي يقدمها عدد من العناصر الحوثية وتدير عملية ممنهجة لتغيير الأفكار في هذه المدارس، كما أقدمت هذه العناصر في وزارة التعليم على تغيير المناهج، وأصبحت المناهج الجديدة تقوم على تلقين الأطفال الطائفية وغرس قيمٍ تقوم على كراهية الآخر واعتبار العنف والقتل وسيلة حل الصراعات. ومع هذا التغيّر الفكري يخضع الطالب إلى دورات عسكرية مكثّفة يتعلم من خلالها حمل السلاح والانتظام ضمن مجموعات قتالية، ثم بعد ذلك يتم أخذ الأطفال إلى الجبهات. ويضيف: «تستخدم وسائل أخرى لتجنيد الأطفال مثل الإغراء بالمال للطفل أو لأبويه أو سياسة الضغط والتهديد والابتزاز أحياناً أخرى، كما سجلت عمليات اختطاف للطلاب من المدارس والزج بهم في الجبهات». ويؤكد أن تجنيد الأطفال جزء من ثقافة المعركة لدى العصابات الحوثية، حيث إن وسائل التواصل الاجتماعي تمتلئ بصور الجنود الأطفال الذين يكرمون كشهداء لجماعة الحوثي، كما تنتشر آلاف من الصور للأطفال المجندين لدى الحوثي الذين يحملون السلاح والفيديوهات التي تصور الأطفال المجندين وهم في الجبهات ومعسكرات التدريب.

تجنيد الأطفال.. جريمة حرب متكاملة الأركان

■ مريم الأحمدي

تؤكد المستشارة الحقوقية مريم الأحمدي أن المشهد العام قاتم للغاية، فهو انتهاك صريح للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي والمواثيق الدولية التي تهتم بالطفولة وحقوقها، ولهذا هناك ضرورة للتحرك بشكل عاجل لوقف ما يجري، وعلى الدول العربية أن تقوم بواجبها في وقف هذه الجرائم في حق الأطفال، حيث يمكن التقدم لرفع دعوى جنائية أمام المحكمة الجنائية الدولية من جانب الدول التي صادقت على اتفاقية المحكمة، وإحالة الحوثي في اليمن وأمثاله في العراق وسوريا للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم الحرب. وأضافت «لنا في ما حدث خلال عام 2012 للكنغولي لوبانغا دييلو حيث دانته المحكمة بارتكاب جريمة حرب بتجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة في النزاع المسلّح في بلاده، مثال على إمكانية محاكمة مثل هؤلاء الذين يتحصنون وراء فكر متطرف وجهات خارجية لا ترغب في استقرار المنطقة وكل ما تبحث عنه هو المكاسب والنفوذ بغض الطرف عن الوسيلة وآثارها».

وطالبت بالتنسيق بين الدول العربية لوقف ما يجري والتحرك دولياً للحد من هذه الجرائم غير الإنسانية التي تستهدف مستقبل المجتمع العربي ذاته. وقالت «لا بد من أن يقترن العمل العربي لوقف الجرائم غير الإنسانية في اليمن والعراق وسوريا بوضع برامج متكاملة لإعادة تأهيل الأطفال الذين تعرضوا لهذه الجرائم، إضافة إلى العمل بشكل مشترك لنشر الوعي الحقوقي بين أرجاء المجتمع العربي، والذي سيكون بمثابة التحصين ضد انتشار الأفكار الإرهابية بين أرجائها، فمن لديه الوعي بحقوق الآخرين، وكيفية رعايتها، لن يقوم بانتهاك حقوق الآخر استجابة لأي فكر أياً كان، فالأفكار يتم مقاومتها بالفكر والوعي وليس أي أمر آخر».

السعودية حذّرت مراراً من التجنيد الحوثي للأطفال

المملكة العربية السعودية حذّرت مراراً وتكراراً من أن تجنيد الحوثيين للأطفال في اليمن سياسة حوثية راسخة، وأكدت، في يوليو الماضي، أن تجنيد الميليشيا للأطفال والزج بهم في ساحات القتال يمثل استهتاراً فاضحاً بالقوانين الدولية والأعراف الإنسانية، داعيةً مجلس الأمن الدولي إلى إدانة هذه التصرفات والجهات التي تدعم هذه الميليشيا التي تسعى إلى الترويج لأجندتها الطائفية وفكرها الظلامي.

وفي كلمة للمملكة أمام مجلس الأمن الدولي عن المناقشة المفتوحة بشأن «الأطفال والنزاع المسلّح»، ألقاها مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبد الله بن يحيى المُعَلّمي، قال إن سجلّ المملكة وشركائها في التحالف من أجل استعادة الشرعية في اليمن سجلّ ناصع مشرف، والواقع اليوم في عملية تحرير الحديدة يبرهن على أن التحالف يمارس أقصى درجات ضبط النفس والالتزام بكل الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية، كما أن التحالف قام بإنشاء وحدة خاصة بحماية الأطفال في التحالف، إضافة إلى استيعاب العديد من الأطفال المسلحين الذين تم العثور عليهم وهم يحملون السلاح، وتمت إعادتهم عن طريق السلطات اليمنية إلى أهاليهم، مشيراً إلى أن برامج مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أصبحت نموذجاً يحتذى به في رعاية الأطفال وإعادة تأهيلهم، موضحاً أن المركز سيعمل على التعاون مع الأمم المتحدة، لنقل تجربة المركز، والاستفادة من خبراته في مواقع عديدة في العالم.

يجندون الأطفال لتعويض الخسائر

يرى مراقبون أن تكبد ميليشيا الحوثي خسائر فادحة على أكثر من جبهة، وطردهم من مناطق عدة، خصوصاً في الساحل الغربي لليمن، دفعهم لتوسيع عمليات تجنيد الأطفال باليمن في الآونة الأخيرة.

وأقامت الميليشيا الموالية لإيران مخيمات في أحياء عدة من محافظة صنعاء، التي يسيطرون عليها، لتجنيد الأطفال ومن ثم إرسالهم إلى ساحات القتال لتعويض الخسائر التي يُمنون بها على شتى الجبهات.

وتنقل تقارير إعلامية عن سكان محليين في صنعاء أن الميليشيا الانقلابية أنشأت خيمة أطلقت عليها «خيمة التحرير»، وكتب عليها: «لمن أراد الذهاب للجبهات»، مستهدفة الأطفال على وجه التحديد.

وذكرت المصادر أن الحوثيين يقيمون مخيمات شبيهة في جميع المناطق السكنية بمحافظة صنعاء للهدف ذاته، وذلك بعد مرور وقت قصير على كشف مصادر يمنية عن تجنيد ميليشيا الحوثي لأكثر من 200 طفل من منتسبي دار الأيتام في صنعاء في صفوفها.

وذكرت مصادر، في الأول من يونيو الماضي، أن 90 طفلاً من هؤلاء الأطفال قضوا في جبهات القتال.

وفي مطلع يوليو الجاري نقلت «سكاي نيوز عربية» عن المتحدث باسم تحالف دعم الشرعية في اليمن، العقيد الركن تركي المالكي، أن آخر تقرير للجنة الوطنية للتحقيق بانتهاكات حقوق الإنسان أكد أن أكثر من 100 طفل فقدوا أرواحهم في المعارك بصفوف الحوثيين. وذكر المالكي أن الميليشيات الإيرانية نقلت هؤلاء الأطفال إلى صنعاء وأصدرت شهادات وفاة لهم.

استراتيجية عربية لمواجهة الاختراقات الإيرانية لمجتمعاتنا

زرع التطرف الجديد، عبر تشكيل ميليشيات فكرية ومذهبية وعسكرية على أساس عقائدي يكون فيه الولاء لإيران التي تدفع بها أطماع تاريخية إلى الانتقام من حاضر المنطقة العربية وتشويهها أمام المجتمع الدولي، والظهور بمظهر الحل الوسط بين الانحلال والتطرف، وهذا الأخير هو ما تسعى إليه إيران اليوم من خلال قلب الطاولة على الاتفاقات الدولية والإقليمية في الداخل السوري، متذرّعة بذرائع باتت واضحة، ويجب على الدول العربية التي أناطت نفسها بهذا الدور، تشكيل لجان مشتركة تهدف إلى محاولة محاربة التطرف بشكل جاد، عبر برامج توعية بمخاطر التطرف أولاً ومخاطر الدور الإيراني.

تدعو الدكتورة ابتسام الكتبي، رئيسة مركز الإمارات للسياسات، إلى مواجهة الاختراقات الإيرانية للمجال العربي من خلال تبني استراتيجية شاملة، لا تكتفي بمواجهة حضورها في اليمن، بل تتحرك لدحرها من القرن الأفريقي، وبحر العرب، والبحر الأحمر، وكذلك الاستفادة من الشراكة مع دول الجوار الإقليمي والقوى الدولية الكبرى لمقاومة محاولات الاختراق الإيرانية للمجتمعات في المنطقة على أسس طائفية.

وتقول الكتبي: «لقد باتت الحاجة ملحة اليوم لوضع تصوُّر أمني إقليمي يُعبِّرُ عن رؤية خليجية لخصائص وشروط أي نظام أمن جماعي في الإقليم، مع الاستمرار في تغيير المعادلات الميدانية في اليمن لصالح دول الخليج». وتضيف: «العراق تَحوَّل بعد الاحتلال الأميركي، ودخول العامل الإيراني منذ عام 2003 إلى بلد ممزق يشهد حروباً وصراعات طائفية وعرقية، الأمر الذي أفقد العراقيين شعورهم بالانتماء والوحدة، فالصراع السياسي والطائفي في البلاد، وهيمنة قوى سياسية خاضعة للهيمنة الإيرانية على مفاصل السلطة، أدى إلى شبه غياب عربي عن الساحة العراقية»، مؤكدة أنه على الرغم من ذلك ظلت الإمارات ترى أن هناك فرصة أمام العراق لإعادة دوره التاريخي، واحتواء طموحات إيران، وتجاوز الأبعاد الطائفية، واستعادة موقع العراق الصحيح في قلب الأمة العربية.

دور الإمارات

وتؤكد الكتبي أن دولة الإمارات واصلت مساعيها السياسية والدبلوماسية في هذا الاتجاه، واعتمدت كل الوسائل المتاحة للوصول إلى الشعب العراقي في المناطق التي عانت من الصراعات الطائفية، أو تعرضت لهجمات التنظيمات الإرهابية، لتقديم مختلف أشكال الدعم والعون للأشقاء. فمن وجهة النظر الإماراتية، بين العراقيين وإخوتهم في الخليج العربي أواصر تفوق الثقافة واللغة المشتركة، والتاريخ المشترك، ولا تنتهي عند الأنساب العشائرية المتصلة، والامتداد الجغرافي المشترك؛ فغالبية العراقيين هم عرب (سُنة وشيعة)، ومن عشائر تنحدر من الجزيرة العربية.

■ د. ابتسام الكتبي

تمايز طائفي

وفيما يتعلق باليمن تشير إلى أن إيران عملت من خلال الحركة الحوثية على خلق الشعور بالتمايز الطائفي لدى فئة قليلة من أبناء اليمن، تمهيداً لإقحامهم في أتون صراع المحاور الإقليمية؛ الأمر الذي أشعل جذوة الصراع الاجتماعي في اليمن، وضرب الهياكل الأساسية للدولة والمجتمع، ومهّد لصراع طويل الأمد. إذ لا يمكن للحركة الحوثية بمشروعها الثيوقراطي ومضامين أيديولوجيتها الإقصائية، أن تندمج بدولة مدنية. وبالتالي بات هناك من يرى أن أية تسوية سياسية لإيقاف الحرب قد لا تكون سوى مرحلة مؤقتة من التهدئة، وترتيب الأوضاع لجولة جديدة من الصراع.

وتؤكد الكتبي أن الأدوات الأيديولوجية تحضر بقوة في تصور الحركة الحوثية للسيطرة السياسية، وقد وظّفتها بشكل مكثف نتيجة لطبيعة نشأة الحركة كحركة عقائدية في الأساس. لذلك يجب إيلاء اهتمام أكبر بدور العامل الثقافي والفكري في الصراع.